الاعداء الجدد للشعب الفلسطيني

بقلم: عماد موسى*

برز في الآونة الأخيرة، وبشكل مطرد ما يمكن وصفهم »أعداء جدد« ينضافون إلى العدوالرئيسي الذي يحتل الأرض ويقتل الانسان ويدمر البيئة ويسحق العمران. هؤلاء الأعداد المندسين بين صفوفنا يتحالفون بشكل مباشر أو غير مباشر والبعض منهم بقصد أو غير قصد مع الاحتلال لالحاق مزيد من الأذى والضرر بشعبنا بهدف تحطيمه وتركيعه والحط من كرامته الانسانية كي يتجرع الحلول المؤلمة.

فالأعداء (القدامى) الجدد الذين أخذوا في الظهور العلني هم:

١- غلاء الأسعار المتزايد والملحوظ وغير المبرر.

٢- الاخلال بالموازين والمكاييل دون احترام لقانون وضعي أو سماوي ودون احترام لقوله تعالى:« وأوفوا الكيل».

٣- إغراق السوق بالمواد الغذائية الفاسدة والمنتهية الصلاحية وغير الصالحة أصلاً للاستهلاك الآدمي.

إن أولئك الأعداء مجرد عناوين لمجموعات بشرية تعمل بهمة عالية ونشاط منقطع النظر مستغلين غياب السيطرة والسيادة للسلطة وغياب كافة الأشكال الرقابية وفي ظل تعطيل سلفة القضاء وشل حركة المؤسسات. وفي سياق دعم اسرائيلي من التجار وأصحاب المصانع في المستوطنات، والشركات لهذه الفئات التي تسعى للثراء السريع في زمن الحرب وفي زمن التجويع لشعبنا المحاصر.

فغلاء الأسعار يحقق ما يلي:

تآكل رواتب الموظفين في السلطة والموظفين في المؤسسات الخاصة بحيث يصابون بالعجز وعدم المقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم. الأمر الذي يعني الحيلولة دون تقدمهم وتطورهم لأنهم يتراجعون أمام الضربات المتلاحقة لغلاء الأسعار وارتفاعها المطرد. وهذا يدفعهم إلى البحث عن آليات للتكيف مع أن التكيف يصبح عملية معقدة في الوقت الذي تتسارع فيه الأحداث، وهذا معناه افقاد الموظفين القدرة على تقديم المساعدة والدعم المالي لذويهم من العاطلين عن العمل، وهذا ينعكس سلباً على مجالات الحياة المختلفة ومن أهمها: التعليم والصحة .. الخ.

كما ان تآكل الرواتب يعني كسر احدى الحلقات الهامة في الدورة الاقتصادية التي ستتكفئ وتتراجع لصالح الاستقلال.

ويعني أيضاً ارتفاع نسبة الأثرياء وانهاء سريع للطبقة الوسطى والذي يوسع من مساحات الفقر وتقليص من فرص التنمية. ويؤدي إلى انحسارها بيد طبقة واحدة. وهذا التآكل يتزامن مع التذبذب في سعر الصرف للدولار في مقابل الشيقل.

فنحن إذن نقف أمام حرب اقتصادية مفتوحة ومعلنة على الشعب الفلسطيني لسحق امكانيات تقدمه وتطوره. أما الاختلال في الموازين والمكاييل فهدفها واضح وبسيط وهو تحقيق أرباح اضافية، وهذا العمل يعد سرقة واختلاس يجب أن يعاقب عليه القانون.

في حين ان العدو الأكبر والذي لا يقل خطورة عن استعمال الجيش الاسرائيلي للأسلحة ضد أبناء شعبنا من أجل القتل العمد والسريع. هو المواد الفاسدة التي تُغرق بها الأسواق الفلسطينية بين الحين والآخر، هذه المواد التي تسبب أمراضاً كثيرة مثل السرطانات وغيرها التي ستظهر بعد حين. الأمر الذي يتمخض عنه استنزاف الموارد المالية في العلاج والدواء، واستنزاف للطاقة البشرية أيضاً وتحويلها من قطاعات منتجة تساهم في التطور والتقدم إلى قطاعات مستهلكة من الطراز الأول. ما يؤثر حتماً على كافة مناحي الحياة.

ان تسويق المواد الغذائية الفاسدة وترويجها يشكل تهديداً مباشراً للأمن الغذائي والصحي والاجتماعي والاقتصادي.

من هنا نتساءل: من هي الجهات المسؤلولة عن بروز هذه الظواهر المدمرة بشكل ملفت للانتباه؟ وأين دور وزارة التموين؟

وأين هو دور وزارة الاقتصاد والتجارة في الحد من تفشي هذه الظواهر؟ وأين دور المؤسسات المجتمع المدني في مراقبة من المواطن الغذائي والصحي؟ والدفاع عن حقه في الحياة الكريمة الآمنة؟

وأين دور الحركة الوطنية والسياسية والقوى والفعاليات في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمواطن ووضع حد لهذه الظواهر .

ألا يكفي المواطن ما يعانيه من فقدان للأمن الشخصي والفردي ؟ ألا يكفي المجتمع مما يعاني من غياب للأمن الجمعي ؟

ألا يكفي المواطن استشراء البطالة وانخفاض فرص العمل وتدني مستوى الدخل وانخفاض مستوى التعليم؟

انطلاقاً من الخطورة المحدقة بالمواطن والمجتمع نرى بضرورة وأهمية تضافر الجهود الوطنية والانسانية لوضع حد لهذه الظاهرة التي أخذت تفتك بشعبنا.

*مدير عام الاعلام في المجلس الوطني الفلسطيني

التلاعب بالأسعار.. مسؤولية من؟ وما الحل؟

بكلمات مليئة بالحزن تساءل المواطن أبو إبراهيم الياسيني من مدينة رام الله عمن سيدفع فاتورة الكهرباء الخاصة به التي تزيد قيمتها على الألف شيقل بالإضافة إلى الديون السابقة بقيمة أربعة آلاف شيقل، بعد أن فقد أبناؤه الثلاثة خلال الانتفاضة الحالية، أحدهم استشهد واعتقل الآخران أولهما في سجن هداريم والثاني في سجن بئر السبع، أبو إبراهيم لا يعمل حاليا ويعيل أسرة مكونة من ١٣ نفراً حيث وصل به الحال لان يقيم وضعه «بـ١٠٠ كيلومتر تحت خط الفقر» لدرجة انه لم يعد يشعر في الارتفاع بالأسعار وقال: أصبحنا الآن دون دخل سوى معاش الشهيد والأسرى، وهذا الدخل لا يكفي لسد احتياجاتنا الأساسية في ظل هذه الظروف، ويعتبر أن السلطة هي المسؤولة عن ارتفاع وانخفاض الأسعار بقوله «إن الحكومة في جميع دول العالم هي المسؤولة عن دعم الأسعار وخدمة المواطنين. وتساءل عن المكان الذي تذهب إليه المساعدات التي تأتي للسلطة واصفا إياها بأنها تصب في بحر مظلم».

غياب دور «التشريعي»

من جانبها أكدت النائبة دلال سلامة من المجلس التشريعي الفلسطيني موضوع التلاعب بالأسعار للمواد الاستهلاكية «مبينة أن هناك ارتفاعا في الأسعار حتى ما قبل الانتفاضة ولكن الانتفاضة أبرزت الموضوع إلى السطح وحيز الوجود كحقيقة هامة، لأنه لامس المواد الاستهلاكية الأساسية للمواطنين في وقت تزداد فيه نسبة الفقر وانخفاض حاد في مستوى الدخل والبطالة الشديدة ما بين فئات المجتمع وخاصة العمال». وأضافت سلامة «الموضوع لم يتعد الشكاوى الفردية والشخصية التي كانت تأتي من خلال اللقاءات العامة، وأن الموضوع لم يدرس بشكل رسمي أو يوضع على جدول أعمال المجلس التشريعي». وأشارت دلال إلى أنه من المفترض أن يوضع الموضوع على أجندة المجلس التشريعي، وأوضحت أن ذلك يأتي ضمن اختصاص وصميم عمل اللجنة الاقتصادية التي لم تصل حتى الآن إلى أي نتيجة في دراستها للقضية ولم تقدم مقترحات أو توصيات للمجلس التشريعي، وتوقعت أن توضع القضية على جدول أعمال المجلس التشريعي في الأشهر الثلاثة القريبة. وأوضحت سلامة أنه لا يوجد توصيات أو قرارات حتى الآن بشكل واضح، وكل ما هو موجود لا يتعدى إطار المناشدة والمطالبة بتوفير حالة من التكافل والتضامن الاجتماعي ما بين المواطنين وعدم رفع الأسعار.

اتفاقية باريس

وحول دور وزارة التموين برر السيد وليد التميمي «أبو الطاهر» مدير دائرة دراسات السوق في الوزارة وجود هذه الظاهرة بالاتفاقيات الموقعة ما بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حيث أوضح أن اتفاقية باريس تنص على اعتبار السوق الفلسطيني سوقا حرة، وبالتالي اعتماد مبدأ الاقتصاد الحر. ولكنه أشار إلى وجود بعض الكوابح والضوابط لبعض السلع خاصة الأساسية حتى لو كانت هناك سوق حرة في أية دولة. وأضاف أنه تم في الفترة الأخيرة القيام بدراسات حول بعض السلع الأساسية ولكن لا يمكن تحديد السعر إلا من خلال أخذ نسبة ربح معقولة قسمت ما بين تاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة، وكان يتم ذلك بالتعاون مع المحافظة ومن ثم يتم إصدار القرارات من قبل المحافظ على اعتباره الحاكم الإداري لتحديد أسعار بعض المواد الاستهلاكية الأساسية مثل اللحوم والخبز والغاز.

واستغرب ماهر الدسوقي مدير لجنة حماية المستهلك مبدأ السوق الحرة قائلاً: أي سوق حرة هذه ، لا يوجد لنا دولة للتحدث عن سوق حرة لا يمكن الحديث عن هذا المفهوم في ظل حكم ذاتي، ثم نحن تابعون اقتصاديا ولا توجد لدينا سوق وبضائع ولا توجد لدينا القدرة على حماية أسواقنا حتى من المواد الفاسدة وحدودنا.

واعتبرت النائبة سلامة وضع السبب في اتفاقية باريس بأنه هروب من الأزمة الحالية الموجودة، فهناك الكثير من القضايا التي فقد الاستناد إليها في فترة الانتفاضة مبينة أن ذلك لا يلغي اتفاقية باريس و إنما هناك واقع جديد فرض على أرض الواقع، وترى دلال سلامة أن أي اتفاقية ليست مطلقة وأن هناك استنادات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ويجب العمل على توضيحها للمواطن وتسهيل عملها وتوفيرها بشكل جيد وصحيح.

اعتداء على عذابات الناس

نتيجة ارتفاع الأسعار وارتفاع نسبة البطالة في المجتمع ، بين ماهر الدسوقي «أنه لم يكن هناك أي قرار سياسي من قبل السلطة الفلسطينية بدعم المواطن الفقير العاطل عن العمل، والمشرد في الشارع منذ أكثر من سنتين». واعتبر «أن هناك فسادا وعبثا في السوق وهذا اعتداء إضافي على عذابات الناس الفقيرة»، قائلاً «ألا تكفي الدبابة والطائرة،

دلال سلامة:هناك تقصير في دور المجلس التشريعي وعمل مؤسسات السلطة
ماهر الدسوقي: لا يوجد قرار سياسي من قبل السلطة لدعم المواطن

والقتل والأسر والجرحى، ألا تكفي البطالة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، هل نضيف على كاهل هذه الأسر هما إضافيا اسمه هم لقمة العيش، يجب أن يكون هناك توجه حقيقي لدعم المواطن الفلسطيني في لقمة عيشه».

من جهته بين التميمي أن خدمات وزارة التموين اقتصرت في هذه الفترة على المساعدات العينية وأنه تم توزيع حوالي أربعة آلاف طن من المواد الغذائية خلال العام الماضي من وزارة التموين وحدها بالإضافة لقيام جهات أخرى بتوزيع بعض المواد، وبالتالي كان هناك ضخ مجاني في السوق أدى إلى تذبذب السعر هبوطا وصعودا حسب وجود السلعة في السوق أو حسب وجودها داخل الطرد التمويني أو عدمه، وفي رده على ذلك اعتبر ماهر الدسوقي »أن هذه المواد التي توزعها السلطة هي موسمية أو في بعض الأحيان شبه شهرية، ولا تحل مشكلة وليست السلطة وحدها من يقوم بتوزيع مثل هذه الحصص، وإنما هناك جهات ولجان حقوق الإنسان ولجان لها علاقة بالعمل الصحي قامت بتوزيع بعض الأدوية، مضيفا أن معظم هذه المواد وخاصة الطحين كانت مضروبة وهذه شكاوى الناس موجودة، وحتى الأرز وبعض المواد الغذائية الأخرى القادمة من الخارج كان عليها بعض الإشكاليات من حيث التواريخ وسوء الجودة». كما ناشد السلطة الفلسطينية العمل على وقف سريع للتلاعب بالأسعار لأن السلطة ليست مؤسسة خيرية ويجب أن تتدخل لحماية المستهلك الفلسطيني من العبث الموجود في السوق.

حالة الفوضى والتسيب

في هذا الإطار تمر المناطق الفلسطينية في حالة من الفوضى والتسيب والعبث من قبل بعض الناس، فقد اعتبرت النائبة دلال سلامة أنه من الطبيعي أن يكون هناك مثل هذه الحالة في ضوء محاولات تعطيل عمل مؤسسات السلطة من قبل إسرائيل، وهو انعكس على أداء بعض المؤسسات الرسمية التي تحتاج إلى اجتماعات دورية وعلى رأسها المجلس التشريعي. وأضافت أنه من الطبيعي أن يكون هناك تقصير في هذا الإطار ولكن باعتقادي أن هناك إجراءات تحدث على مستوى المحافظات ولكنها لا تتعدى كونها بيانات ومناشدات ولم تصل إلى حد القانون الذي يمكن أن يفرض على المتسببين. وبررت حالة التسيب هذه بعدم قدرة المؤسسات الرسمية على الاجتماع بسبب عدم التواصل وبالتالي عدم قدرتها على اتخاذ القرارات المناسبة، وأصبح المنطلق هو اللامركزية في اتخاذ القرارات وبعض الإجراءات في إطار المحافظات، الأمر الذي أيده السيد وليد التميمي مضيفاً أنه وبسبب غياب المحاكم أصبح يتم تقديم شكوى للمحافظة ومن ثم يتم طلب المعنيين وتوقيعهم على تعهدات، فالوضع العام لم يخدمنا بصورة مطلقة، ولكن دلال سلامة اعتبرت ذلك غير كاف لأنه يجب أن تكون هناك سياسة عامة يتم العمل وفقها، الأمر الذي يراه السيد ماهر الدسوقي ضروريا في إيجاد سياسة واضحة لدعم المواطن الذي يدفع الدم فهو من حقه أن يشارك في القرار السياسي وأن يصنع بلدا منظما وان يلقى لقمة نظيفة كحد أدنى، وتعجب الدسوقي لغياب الضمان الاجتماعي ودور المؤسسات الخيرية وصندوق التأمينات الوطنية، مشيراً إلى أن المساعدات العينية هي مساعدات آنية وجزئية لا تلبي الغرض ولا تكفي الحاجة، وتساءل عن الإصلاح الذي يتم الحديث عنه وعن الدلائل على وجود إصلاح حقيقي وان كان هناك شيء رسمي واضح.

الخبز والغاز

يشكل كل من الخبز والغاز المادتين الاستهلاكيتين الأساسيتين للمواطن الفلسطيني وظهر في فترة الانتفاضة حالة من ارتفاع سعر كل منهما ولكن هذا الارتفاع نفاه كل من أصحاب الأفران أو محطات أو وكالات الغاز، حيث أكد السيد زياد نافع مدير مخبز جوهرة القدس في رام الله أنه لم يتم الاتفاق على رفع أسعار الخبز ما بين أصحاب الأفران بسبب ارتفاع أسعار الطحين والمواد الأولية المستخدمة لصنع الخبز ، وأنه تم اللجوء إلى استخدام أنواع من الطحين الرخيص تماشيا مع الوضع العام وأضاف نافع انه مع ذلك لم ترتفع أسعار الخبز في منطقة رام الله، وحول موضوع حجم الرغيف أكد أيضا عدم القدرة على تغيير حجمه واعتبر أن عملية رفع السعر تكون أسهل بكثير من عملية تصغير الحجم. أما السيد محمد حطاب مدير شركة مطاحن القمح الذهبي فربط ارتفاع سعر الطحين في الفترة الأخيرة بحالة تخوف الناس من الحرب العراقية وإقبالهم على المواد التموينية ولكن أسعار الخبز لم تتأثر بسبب استخدام المخابز لأنواع من الدقيق الرخيص مع أن الدقيق العادي انخفضت أسعاره إلى وضعه الطبيعي. يذكر أن سعر كيلو الخبز حسب التسعيرة الرسمية للسلطة هو شيقلان ونصف الشيقل بينما يباع على أرض الواقع بحوالي ثلاث شواقل ونصف الشيقل.

أما بالنسبة للغاز فقد نفت كل من الهيئة العامة للبترول أو الوكالات والمحطات المحلية لتوزيع الغاز أن يكون هناك أي ارتفاع في أسعار الغاز خلال الفترة الأخيرة، بل وعلى العكس من ذلك فقد أكد المهندس محمد غزة مدير دائرة الغاز في الهيئة العامة للبترول وجود انخفاض في أسعار الغاز بنسبة تصل حوالي ٢٠٪ منذ بداية الشهر الحالي. وربط محمد غزة أسعار الغاز وتأثرها بالسوق الإسرائيلية وأن الهيئة العامة للبترول تحاول دائماً إبقاء السعر ثابتا أو في حدود معينة، ولكن خلال فترة الحرب أشار غزة إلى وجود بعض التجاوزات بسبب قلة الكميات الموجودة من الغاز وتخوف الناس من الحرب ولكن الهيئة قامت بالسيطرة عليها وتجنبها. وكذلك نفت إحدى محطات الغاز في منطقة رام الله أن يكون هناك أي ارتفاع على أسعار الغاز وأنه يتم تعبئة الغاز وتوزيعه ضمن المعايير والمقاييس والشروط التي تحددها الهيئة العامة للبترول ولكن حدثت هناك بعض التجاوزات من قبل بعض الوكالات خلال فترة الحرب.

دور السلطة

في ظل مثل هذه الظروف والإجراءات الإسرائيلية وانتشار الفوضى والتسيب اعتبر ماهر الدسوقي ذلك بأنه وضع المواطن الفلسطيني في مفاضلة واضحة وهي استبدال

التتمة ص٦